AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

# تحليل واقع اداء المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وتحديات ومعوقات تطويرها

**ايمان مويح ابو الهيل** **أ.م.د. سلام زامل الشمري**

**كلية الادارة والاقتصاد – جامعة واسط**

المستخلص

تعد المشروعات الصناعية الصغيرة من القطاعات ذات الاهمية الكبيرة لما لها من دور اساسي ومهم في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لأنها تمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب مردودها الاقتصادي الايجابي على الاقتصاد الوطني , كما ان اهميتها تتمثل بدرجة اساسية في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة

وتكلفة رأسمالية قليلة وبالتالي معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها اغلبية الدول المختلفة ومنها العراق ، كما ان عملية تقييم كفاءة الاداء تعد اداة للتحفيز على الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة واكتشاف الانحرافات في ضوء الاهداف المحدد ة، ,ويعطي التقييم اسبابا وتفسير لهذه الانحرافات ووضع الحلول والاقتراحات لها من خلال عملية تقييم شاملة ويبين مدى الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة سواء كانت بشرية او مادية ,وتوجيه العاملين باداء مهامهم على اتم وجه ، وذلك باستخدام مؤشرات تقييم كفاءة الاداء للمشاريع القائمة .

## Analyzing the reality of the performance of small industrial projects in lraq and the challenges and obstacles to their development

Salam zamel Al- shamria Eman muih Abu-alhl

College of Business and Economics-Wasit University

Abstract

Small industrial projects are among the sectors of great important role in the process of comprehensive economic developmen t ,because they represent the cornerstone of economic and social development because of their positive economic return on the national economy few , and

thus addressing the problem of unemploy of different countries suffer from including lraq.as that proces pious the performance prepare atool to stimulate on use optimum for resources economic available and discover distractions in a light the gift specified, and gives evaluation and interpretation and put solutions and suggestions she has from vinegar paternal uncle evaluation lnclusve shows extend optimum use for available resources sawa she was mankind or materiality ,guiding perform their tasks perhaps at face ,and That using Standards teach efficiency the performance

المقدمة :

تلعب الصناعات الصغيرة في العراق دورا بالغ الاهمية في الاقتصاد العراقي نتيجة الحيز التي تشغله على مستوى المشروعات الصناعية ككل .اذ بلغ مجموع اجمالي المشاريع الصغيرة خلال هذه المدة 2008-2018 بنحو (270532) مشروعا صناعيا بالرغم من الدعم المحدود والغير فعال لنمو وتطور هذا القطاع المهم سواء من خلال تذليل العقبات او مراقبة جودة الانتاج او زيادة القدرة الانتاجية او دعم قدرة هذه الصناعات على منافسة مثيلاتها الأجنبية .مما ادى هذا الاهمال الى انحسار دورها في عملية التنمية والتطور واعتماد ها على ما متاح من مستلزمات انتاج محلية حيث ادى هذا الواقع الى ان تتركز الصناعات الصغيرة عموما في مجالات صناعية ضيقة ومحدودة مثل صناعة المنتجات الغذائية والطباعة والنشر وصناعة منتجات المعادن اللافلزية . ومن خلال تلك النتائج نلاحظ تراجع في عدد المشروعات خلال فترة الدراسة وسبب ذلك يعود الى ان القطاع الصناعي يعاني من تركة ثقيلة و مشاكل اقتصادية ناتجة من الحروب المعرضة للبلد والسيطرة المركزية للدولة والتي ادت بالتالي الى ضعف مساهمة القطاع الخاص في نمو الاقتصاد العراقي وان هذه التركة متمثلة بالتخلف الصناعي وتهالك البنى التحتية واضافة الى ذلك عدم وجود سياسة اقتصادية لتنمية وتطوير المشروعات الصناعية .

اهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء تحليل واقع اداء المشروعات الصغيره في العراق وتحديد اهم معوقات تطويرها , اذ تتجلى اهميتها في الاقتصاد الوطني من خلال قدرتها في تنويع مصادر الدخل القومي وتنشيط الحركة الاقتصادية والتسويقية والانتاجية كما تساهم في توفير فرص كثيره ومتعدده وتساهم في تقليل نسب البطاله .

مشكلة البحث :

تعاني المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق الكثير من الا همال الواضح الذي نجم عنه تدهور هذا القطاع الذي أدى الى توقف غالبية المشاريع الصناعية عن العمل ,مما اصابه بالشلل التام .حيث تعرضت الى عملية تهميش واسعة أدت الى حدوث اندثار المعدات والمكائن فضلا عن هروب الكفاءات العلمية والخبرات والمهارات المتميزة اضافة الى هروب رؤوس الاموال للاستثمار في الخارج . أدى ذلك الى تعرض المشاريع الصناعية الى منافسة خارجية لم تكن قادرة على مواجهتها , مما جعل المشاريع غير قادرة عن العمل والانتاج امام التدفق الكبير الذي اجتاح الاسواق العراقية نتيجة السلع الاجنبية من الاستيراد

التجاري المشوه وسياسة الباب المفتوح التي أعقبت سقوط النظام السابق ,ان عدم قدرة المشاريع الصناعية على تلبية حاجات السوق المحلية بالسلع المختلفة هيأ المجال لفتح الابواب على مصراعيها امام التجار ليقوموا بعمليات استيراد للسلع المصنعة التي لا يكون مثيل لها مما أدى الى انخفاض نشاط هذه المشاريع وتطورها وانعكاس سلبا على واقع القطاع الصناعي .

هدف البحث :

يهدف البحث الى تحليل واقع الصناعات الصغيرة في العراق للمده 2008-2018 من خلال دراسة وتقييم مؤشرات الاداء وبيان الاسباب والمعوقات التي أدت الى تدني مستويات الانتاج ونوعيته .

فرضية البحث :

أن تطوير عمل المشروعات الصناعية الصغيرة وتقييم كفاءة انشطتها الاقتصادية بشكل مستمر ودوري، يمثل عاملا لزيادة الطاقة الانتاجية لها هذا من جانب، ومساهمتها في الحد ومعالجة مشكلتين اساسيتين هما الفقر والبطالة هذا من جانب اخر.

## المبحث الاول

### تحليل مؤشرات الاداء في المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق للمده 2008-2018

حيث تعد المشروعات الصناعية احد المؤشرات التي تعبر عن الحركة الصناعية , حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب ما يقدر ب(6,11%) وبمتوسط فترة بلغ (24072,9) , وخلال مدة الدراسة بلغ اعلى قيمة (24072,9) وادنى قيمة لها (10272), حيث نلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) أن عدد المشاريع الصناعية لسنة 2008(13406)وبمعدل نمو بلغ (15,3%) , ثم بدئت بالانخفاض لعام 2009والبالغة (10289) وبمعدل نمو (23,2-%) بالسالب, وهذا الانخفاض أثر بشكل سلبي على الصناعات ,الا انها بدئت بالارتفاع تدريجيا منذ و عام 2010والبالغ (11131) وبمعدل نمو يبلغ (8,1 %) اما في عام 2011 فقد بلغ عدد المشاريع (47281)وبمعدل نمو(32,7%) , خلاف ما كان عليه في الفترة (2012-2014) الذي شهدت انخفاضا في عدد المنشآت الصناعية نتيجة الاحداث التي مربها العراق وكذلك السلب والحرق وأن هذا اثر بشكل سلبي على عدد المنشآت الصناعية وتناقص في اعدادها وادى هذا الى تزايد اعداد البطالة المقنعة في البلاد وبالتالي تأثيره على الصناعة المحلية والناتج المحلي , وبعد ذلك بدأت بالتذبذب في الارتفاع في 2015والبالغة بمقدار (22480) وبمعدل نمو بلغ (3,0%) ,اما في عام 2016فقد بلغت قيم عدد المشاريع (25966) وبمعدل نمو بلغ(15,5%),اما في سنة 2017والبالغة قيم المشاريع بمقدار (27856) وبمعدل نمو (7,2%) , اما في سنة 2018 فقد شهدت بالانخفاض مرة اخرى في عدد المشاريع والبالغة (25747)وبمعدل نمو بلغ (7,5-%), وان الانخفاض يشكل مؤشر سلبيا على القطاع الصناعي وقد يكمن وراء هذا الانخفاض جميع العوامل المؤثرة على القطاع الصناعي من الاهمال الحكومي لتشجيع الصناعة والاوضاع الامنية كلها ساعدت الى تخلخل الاعداد.

الجدول (1)عدد المشاريع الصناعية الصغيرة العاملة في العراق خلال المدة 2008-2018

| السنة | عدد المشاريع الصناعية الصغيرة | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|
| 2008 | 13406 | 15,3 |
| 2009 | 10289 | -23,2 |
| 2010 | 11131 | 8,1 |
| 2011 | 47281 | 324,7 |
| 2012 | 43669 | -8,2 |
| 2013 | 20898 | -52,1 |
| 2014 | 21809 | 4,3 |
| 2015 | 22480 | 3,0 |
| 2016 | 25966 | 15,5 |
| 2017 | 27856 | 7,2 |
| 2018 | 25747 | -7,5 |
| متوسط الفترة | 24593,8 | |
| معدل النمو المركب للفترة 2018-2008 | %6,11 | |
| اعلى قيمة | 47281 | |
| ادنى قيمة | 10289 | |

المصدر:- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي , النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2018) , من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول .

اولا - تحليل مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق

أن تحليل نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة تعكس في الناتج المحلي الاجمالي على مدى نمو وتطور هذه المشاريع في البلد وقابليتها على امتلاك القدرة التنافسية التي تجعلها قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية في الاسواق المحلية والخارجية,[1]حيث شهدت مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي حالة عدم الاستقرار خلال المدة (2003-2009) , ونلاحظ في الجدول (2)ان مساهمة المشاريع في الناتج المحلي الاجمالي تكون متذبذبة مرة بالانخفاض ومرة بالارتفاع ,حيث يبلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي (4,16%)وبمتوسط الفترة (2113977877), اما الحد الاعلى خلال مدة الدراسة يبلغ (27358752920)والحد الادنى(13064218700),اذ بدأت بالارتفاع في السنة الاولى خلال مدة الدراسة سجلت عام

(1)حسين شريف نعيم, دور المؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق , 1- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد, العراق , 2015, ص 6

(2008) نسبة المعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي والذي يبلغ (2,6%)وتكون نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة قد سجلت(52 %) في العام نفسه , اما عام 2009انخفض معدل النمو البالغ (2,1-%) وشغلت نسبة مساهمة المشاريع(62%) ,اما خلال الفترة (2011-2013) في عام (2011) إذ بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (150,35%) وتكون نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة تشكل (180%)ويعزي سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع عائدات النفط , فضلا عن المبادرات المحلية للتنمية الصناعية خلال مدة الدراسة والتي ساعدت على انعاش و تمويل المشاريع الصغيرة , وتباينت نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي وفي عام 2012 فقد بلغ معدل النمو للناتج المحلي (17,2%) وتكون نسبة المساهمة للمشاريع الصناعية الصغيرة مرتفعة والتي تبلغ (180%) وعلى التوالي عام 2013.

اما الفترة (2014-2018)فقد شهدت حالة تذبذب في معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة المشاريع الصغيرة وفي عام 2014انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي ويبلغ معدل نموه(41,4-%) وتكون نسبة المساهمة للمشاريع الصغيرة تقدر(72%) بالاضافة الى بقية السنوات اللاحقة خلال مدة الدراسة التي شهدت انخفاض في قيم الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة المشاريع الصغيرة منه

أ ذ شهد ت هذه الفترة تعطل وتباين الكثير من المعامل والمصانع وتوقفها عن العمل نتيجة تعرضها للتخريب , مما أدى الى أضعاف مساهمة القطاع الصناعي الخاص بشكل عام والمشاريع الصغيرة بشكل خاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2014_2018), يعزى سبب هذا التباين خلال المدة المذكورة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

جدول (2) نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2008-2018) الف دينار

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | قيمة الانتاج في المشاريع الصغيرة | نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة (%) | معدل النمو السنوي لمساهمة المشاريع الصغيرة (%) |
|---|---|---|---|---|
| 2008 | 15702606160 | 1509977500 | 53 | 2,6 |
| 2009 | 13064218700 | 1556336000 | 62 | -2,1 |
| 2010 | 16709320440 | 1556336100 | 93 | 90,7 |
| 2011 | 21732710740 | 3896267000 | 180 | 150,3 |
| 2012 | 25422549070 | 4567102000 | 180 | 17,2 |
| 2013 | 27358752920 | 2551702000 | 120 | -27,9 |
| 2014 | 26633265510 | 1924980000 | 72 | -41,4 |
| 2015 | 19468079110 | 148234968 | 93 | -905 |
| 2016 | 19692414170 | 240794915 | 1,2 | 14,03 |
| 2017 | 22166570950 | 240164330 | 0,91 | -90,3 |
| 2018 | 24587079160 | 19392890 | 0,76 | -3,8 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| متوسط الفترة | 2113977877 | | | |
| معدل النموالمركب | %4,16 | | | |
| اعلى قيمة | 27358752920 | | | |
| ادنى قيمة | 13064218700 | | | |

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات, وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي , النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2018).

ثانيا : تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية للصناعات الصغيرة

ان المشروعات الصناعية الصغيرة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات العالم كافة بالرغم من تعدد مراحل تحولاتها التي تعتبر جزء مهم في المساهمة الفعالة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وللتنمية المستدامة أضافة الى درجة التطور وتنوع مفاهيمها الاقتصادية متمثلة بزيادة الدخل القومي وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير فرص للعمل ومن جهة أخرى تعتبر المغذي الأساسي للمشاريع الكبيرة باحتياجاتها الذي يكون أتجاه ايجابي من خلالها على المستوى المعيشي ومستوى دخل الفرد والصحي والتعليمي . أن المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق تعتبر العنصر المهم في جميع المشروعات حيث تشكل نسبة (90%)من عدد المشروعات العاملة وامكانية اسهامها في خلق ما يزيد عن (30%)من اجمالي فرص العمل الخاصة بالمشروعات الإجمالي[1].

ولتوضيح ذلك من خلال المؤشرات الرئيسية لنشاط القطاع الصناعي الخاص في العراق خلال مدة دراسة البحث والتي تمتد من (2008_2018) وفق المتغيرات الآتية :

1- تحليل مؤشر قيمة الانتاج في القطاع الصناعي للصناعات الصغيرة

تعتبر هذه القيمة من أحدى المؤشرات الاقتصادية التي من خلالها يتبين الانتاجية لتلك النشاط والتي تجري من خلال المتابعة اللازمة تستخدم من السلع والخدمات ورأس المال والعمالة لأجل التصنيع لتلك السلع والخدمات.

من خلال البيانات لجدول (3) نلاحظ ان قيم الانتاج انها اخذت تأرجح كبير في الانتاج أذ ان الجدول يوضح قيمة الانتاج بالأسعار الجارية ,ومعدلات النمو في حالات متذبذبة , حيث نلاحظ قيمة الانتاج في خلال الفترة (2008-2018)بلغت كحد اعلى (4567102000) ,وحد ادنى (19392890) ,وبمتوسط بلغ (165557160) ,وبمعدل نمو سنوي بلغ (32,69-%),نلاحظ من خلال بيانات الجدول فقد شهدت عام 2008(1509977500) وبمعدل نمو مقدر (35,4%),اما في سنة 2009 فقد بلغت قيم الانتاج (1556336000) وبمعدل نمو (3,07%) , اما في عام 2010 فقد بلغت قيمة الانتاج (1556336100) وبمعدل نمو بلغت (0,06%) اما عام 2011فقد بلغت قيمة الانتاج (3896267000) وبمعدل نمو(150,3%) , حيث بلغت قيمة الانتاج لعام 2012(17,2%) , وتكون هذه الزيادة نتيجة للتطورات الصناعية وزيادة الموارد الصناعية , نتيجة استخدام التكنلوجيا المتطورة ,حيث شهدت معدلات النمو في حالة تذبذب في هذه الفترة ( 2013-2014) حيث بلغ معدل النمو في عام

[1])زهراء محمد حسن ,المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق , جامعة ديالى ,كلية الادارة والاقتصاد14ص,20012,

2013 (44,1-%) بمعدل نمو سالب , وفي عام 2014 بلغ معدل النمو(24,5-%) وان الانخفاض في قيمة الانتاج بسبب الظروف التي يمر بها البلد نتيجة تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية خلال هذه الفترة , وكان هذا تا ثير سلبي على تغير الانتاجية في المنشآت , مما أدى الى تدني انتاجها, حيث بلغت قيمة الانتاج بمعدل نمو في عامي(2015 -2016)وبمعدل نمو بلغ (2,2%) و(62,4%),ثم جاء بعد هذه الفترة انخفاض في قيم الانتاج والبالغة بمعدل نمو منخفض بالسالب لعامي 2017-2018(0,2-%)و(19,4-%),وهذا الانخفاض بدوره يعطي صورة اكثر واقعية عن انخفاض النمو الاقتصادي للمنظومات الاقتصادية , وعبرت هذه القيم عن مستوى الصناعات الصغيرة وعن مدى تفاوت انتاجياتها خلال هذه المدة المعينة .

الجدول (3)قيمة الانتاج ومعدلات النمو بالأسعار الجارية ر في القطاع الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمده 2008-2018 (الف دينار)

| السنة | قيمة الانتاج للصناعات الصغيرة | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|
| 2008 | 1509977500 | 35,4 |
| 2009 | 1556336000 | 3,07 |
| 2010 | 1556336100 | 0,06 |
| 2011 | 3896267000 | 150,3 |
| 2012 | 4567102000 | 17,2 |
| 2013 | 2551702000 | -44,1 |
| 2014 | 1924980000 | -24,5 |
| 2015 | 148234968 | -92,2 |
| 2016 | 240794915 | 62,4 |
| 2017 | 240164330 | -0,26 |
| 2018 | 19392890 | -91,9 |
| متوسط الفترة | 165557160 | |
| معدل النمو المركب | %-32,69 | |
| اعلى قيمة | 4567102000 | |
| ادنى قيمة | 19392890 | |

المصدر:- من عمل الباحثه بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء ,المجموعة الاحصائية للسنوات 2008-2018

2- تحليل مؤشر قيمة مستلزمات الانتاج في القطاع الصناعي للصناعات الصغيرة

وهي احد المؤشرات التي استخدمت كمؤشر نتيجة وجود حركة صناعية متسعة ,وذلك باعتبار قيمة مستلزمات الانتاج تشمل اجمالي المبالغ المنفقة لعمل النشاط الصناعي.

أن ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج يؤدي الى مؤشرات سلبية على حجم الصناعات الصغيرة في حالة استغلال مستلزمات الانتاج الاستخدام الامثل من خلال عملياتها الانتاجية .

أذ شهدت هذه الفترة تذبذبا في مستلزمات الانتاج ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول (4) يتضح بأن مؤشر قيمة المستلزمات كانت بمعدل النمو السنوي المركب (89,01%) بالأسعار الجارية ,وبمتوسط الفترة (88744148) و الحد الاعلى ما يقدر لها (679084160) وحد ادنى (389231) , أذ شهدت عام 2008 ما يقدر من قيم مستلزمات الانتاج (617329) وبمعدل نمو بلغ ( 3,6%) اما في عام 2009 فقد بلغت (389231) وبمعدل نمو منخفض بالسالب( 37,8-%), خلاف ما كانت عليه في عامي 2010-2012 اذ سجلت قيم مستلزمات الانتاج معدلات نمو مرتفعة وبتزايد مطلق( 46,3%)و(71,0%)و(5,1%).

فقد تغيرت قيمة مستلزمات الانتاج بالأسعار الجارية عن القيم النقدية , وأنها تتأثر هذه القيمة بأسعار السوق الشائعة وأسعار الصرف للعملة الأجنبية، وان هذه القيم قد تتأثر بالتزايد مع معدلات التضخم في الأسعار بوصفها نسبة كبيرة من الاعتماد على مستلزمات الانتاج وهذا بدوره ينعكس على قيم الانتاج ,

أما خلال الفترة (2013-2014) فقد انخفضت قيم مستلزمات الانتاج حيث بلغت قيمة مستلزمات الانتاج عام 2013 (1901120)وبمعدل نمو يبلغ (7,9-%), اما عام 2014فقد يبلغ (1319065)وبمعدل نمو يبلغ (30,6-%)لاحظ أن السبب وراء الرجوع هذا هو الانخفاض الحاصل في مستلزمات الانتاج يعود لسببين اعتماد الصناعات الصغيرة على السلع المستوردة اضافة الى تغيير في المعدات الانتاجية وتاثر الصناعة بالوضع الامني خلال هذه الفترة التي ادى الى دمار العديد من المعامل والصناعات في بعض المدن التي تعرضت للحرب داعش فقد ظهرت في معدلات نمو مختلفة فقد بلغت عام 2015بمعدل نمو (641,7%) ,اما عام 2016فقد بلغت بمعدل نمو مرتفع (1333,5%) ,اما عام 2017فقد بلغت بمعدل نمو منخفض بالسالب (0,12-%) ,اما عام 2018 اخذت بالارتفاع بمعدل نمو يبلغ (384,7%) ,وتعتبر هذه المؤشرات ايجابية للصناعات دلالة على القدرة والكفاءة على استغلال وتطوير الموارد في القطاع الصناعي للصناعات الصغيرة .

جدول(4) مستلزمات الانتاج ومعدلات النمو بالأسعار الجارية في القطاع الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمده 2008-2018 (الف دينار)

| السنوات | قيمة مستلزمات الانتاج للمشروعات الصغيره | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|
| 2008 | 617329 | 3,6 |
| 2009 | 389231 | -37,8 |
| 2010 | 569747 | 46,3 |
| 2011 | 1964922 | 244,8 |
| 2012 | 2066295 | 5,1 |

| | | |
|---|---|---|
| 2013 | 1901120 | -7,9 |
| 2014 | 1319065 | -30,6 |
| 2015 | 9784754 | 641,7 |
| 2016 | 140264519 | 1333,5 |
| 2017 | 140084495 | -0,12 |
| 2018 | 679084160 | 384,7 |
| متوسط الفترة | 88744148 | |
| معدل النمو المركب | %89,01 | |
| اعلى قيمة | 679084160 | |
| ادنى قيمة | 389231 | |

المصدر:- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي , النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2018) , من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول .

3- تحليل مؤشر قيمة الاجور في الصناعات الصغيرة للقطاع الصناعي

وهي احد المؤشرات الرئيسية التي تعبر عن المستوى المعاشي للأفراد أوهي مجموع ما يدفع للعاملين مقابل الجهد الذي يقدمه للوحدة وتشمل الاجور النقدية والعلاوات والامتيازات العينية والمنح والمكافآت التي تعطى للعامل لقاء عمل متميز يقدمه وتعتبر حافزا على الاستمرار وتطوير المهارات ,وذلك بما تتميز به من اهمية كبيرة في مختلف الاقتصادات , ومن خلال بيانات الجدول (5) يتضح بان اعلى قيمة الاجور خلال هذه الفترة بلغت (485557552) وادنى قيمة لها بلغت (65109035) وبمتوسط فترة بلغت (320290998) فقد شهدت قيم الاجور في حالة تذبذب وفي عام 2008وبلغت (10854529,3) وبمعدل نمو بلغ (90,2-%) بالسالب وكذلك بقية السنوات التي بلغت انخفاضا في الاجور وبمعدل نمو مركب بلغ (17,78%) , أما بالنسبة لعام 2009 فقد شهدت هبوط في مستوى الاجور يبلغ ما مقداره (65109035) وبمعدل نمو (40,0-%), اما خلال الفترة البالغة (2010-2012)اخذت الاجور بالارتفاع وبمعدلات نمو مرتفعة والتي بلغت (62,7%) و(19,4%)و(283,6%), اما عامي 2013 و2014 كانا بمعدلات نمو منخفضة في قيمة الاجور مقارنة للأعوام السابقة والتي بلغت بمعدل نمو (30,0-%) و(23,4-%) بالسالب ,الا أن بقية السنوات خلال مدة الدراسة شهدت تذبذب في قيم الاجور وبمعدلات نمو منخفضة ,و في عام 2018 شهدت ارتفاعا في قيمة الاجور بمعدل نمو بلغ (115,6%), ويعود هذا الارتفاع عن الاثار التضخمية للعمالة المحلية بالإضافة الى انخفاض في اعداد العاملين لهذه المدة والتي يكون السبب الرئيسي هو تردي الاوضاع الامنية للبلد ناتجة عنها تدهور الوضع الاقتصادي .

الجدول (5)قيمة الاجور ومعدلات المنو بالأسعار الجارية في قطاع الصناعات الصغيرة في العراق للمد(2008-2018) الف دينار

| السنة | قيمة الاجور | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| -90,2 | 108545293 | 2008 |
| -40,0 | 65109035 | 2009 |
| 62,7 | 105979212 | 2010 |
| 283,6 | 406615619 | 2011 |
| 19,4 | 485557552 | 2012 |
| -30,0 | 339409357 | 2013 |
| -23,4 | 259762393 | 2014 |
| 77,6 | 461491507 | 2015 |
| -27,8 | 333110574 | 2016 |
| -8,6 | 304412118 | 2017 |
| 115,6 | 656508324 | 2018 |
| | 320290998 | متوسط الفترة |
| | %17,78 | معدل النمو المركب |
| | 485557552 | اعلى قيمة |
| | 65109035 | ادنى قيمة |

المصدر:- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي , النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2018) , من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول .

4- تحليل مؤشر القيمة المضافة للصناعات الصغيرة

وهي أحدى المؤشرات الاقتصادية الضرورية التي تدل على اسهام الوحدة الاقتصادية لغرض خلق امكانية فائض اقتصادي ملائم لضمان الحصول على التراكم الرأسمالي وتظهر أهمية هذا المؤشر عند اختيار الوحدات الاقتصادية أو الحكم على الوحدات الاقتصادية القائمة وتعتبر مقاسا للصناعات او المنتج في الناتج المحلي ويمكن استخدامه على مستوى القطاع الاقتصادي او الكلي حيث تمثل :

القيمة المضافة = قيمة الانتاج – مستلزمات الانتاج

ونلاحظ كما هو موضح في الجدول (6)نلاحظ ان القيمة المضافة تتفاوت بين سنة واخرى وبمعدلات نمو مختلفة حيث يبلغ معدل النمو السنوي ما يقدر (20, 0%) وبمتوسط فترة قدر (1758663589) اما الحد الاعلى لهذه الفترة يبلغ (4565035705) والحد الادنى (892648218),حيث بلغت قيمة القيمة المضافة لسنة 2008(892648218)وبمعدل نمو مرتفعة (57,9%) بالأسعار الجارية ,ثم ارتفع في عام 2009بقيمة (1555946769) وبمعدل نمو(74,3%) بالأسعار الجارية , اما في عام 2010فقد شهدت انخفاض في قيمتها والبالغة (1555766253) وبمعدل نمو منخفض بالسالب (0,01-

%) ,اما عام 2011فقد بلغت القيمة المضافة (3894302078) وبمعدل نمو بلغ (105,3%) بالأسعار الجارية ثم اخذت بعدها القيمة المضافة بالارتفاع لعام 2012 .

وقد شهدت بقية السنوات الستة انخفاض في مؤشرات القيم المضافة وهذا الانخفاض الذي شهدته هذه الفترة يكون نتيجة توقف الصناعة بسبب عد الاستقرار الامني للبلد الذي ادى الى تدمير البنى التحتية , اضافة الى عدم وجود الدعم الحكومي للقطاع الصناعي كل هذه الاسباب ادت الى التذبذب في القيم المضافة في الانخفاض مرة وفي الارتفاع مرة أخرى , وفي عام 2018 وقد ارتفعت القيم المضافة الى (912976200) وبمعدل نمو بلغ (80,7%) بسبب التخصيصات المالية واهتمام الدولة بهذا القطاع والتي ادت الى مساهمة المنشآت الى ممارسة العمليات الانتاجية للصناعات الصغيرة.

نلاحظ ان القيمة المضافة لم تتصف بواقع الاستقرار في قطاع الصناعات الصغيرة بل انها واجهت العديد من الصعوبات والمعوقات خلال الفترة الممكنة للدراسة ويجب ان تكون التغيرات والتطورات التي تحدث للقيمة المضافة تعود الى تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية والفنية للمنشاة الصناعية .

جدول (6) القيمة المضافة ومعدلات النمو بالأسعار الجارية في قطاع الصناعات الصغيرة في العراق للمدة (2008-2018)الف دينار

| السنوات | القيمة المضافة | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|
| 2008 | 892648218 | 57,9 |
| 2009 | 1555946769 | 74,3 |
| 2010 | 1555766253 | -0,01 |
| 2011 | 3894302078 | 105,3 |
| 2012 | 4565035705 | 17,2 |
| 2013 | 2549832880 | -44,1 |
| 2014 | 1923660935 | -24,5 |
| 2015 | 1384520214 | -28,0 |
| 2016 | 100530396 | -92,7 |
| 2017 | 10079835 | -89,9 |
| 2018 | 912976200 | 895,4 |
| متوسط الفترة | 1758663589 | |
| معدل النمو المركب % | %0 ,20 | |
| اعلى قيمة | 4565035705 | |
| ادنى قيمة | 892648218 | |

المصدر:- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي , النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2018) , من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول .

5- تحليل مؤشر عدد العاملين قطاع الصناعات الصغيرة

يعتبر هذا النوع من المؤشرات المهمة على ان لا يؤثر على أهداف بقية المشروع ,وألا قد يكون عبئا على المشروع او يؤدي الى انخفاض كفاءة وإنتاجية عنصر العمل بقدر ما تكون زيادة الاستخدام متقارنة مع ارتفاع إنتاجية العاملين و كفاء تهم , ويعد هذا المؤشر مهما واساسيا, وله تأثير الفعال في تحديد المتغيرات الهيكلية لأي قطاع ,وهذا المؤشر من المعايير المنتشرة بصورة كبيرة جدا والتي من خلاله يمكن القضاء على البطالة وتنمية الموارد البشرية في مجالات متعددة تمكنها من ايجاد العمل الراغبة به.

ومن خلال بيانات الجدول (7)نلاحظ ان هنالك تذبذب في قيم اعداد العاملين فقد بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة والبالغ (15,31%) باشارة موجبة بسبب زيادة اعداد العاملين, وبمتوسط فترة يقدر (84206,2) وخلال فترة الدراسة بلغت كحد اعلى لها (146210) في حين بلغ الحد الادنى لها (27780) , فقد نجد في عام 2008 تكون اعداد العاملين مرتفعة والبالغ عددهم (67569) وبمعدل نمو يبلغ (25,8%),الا ان السنة 2009 شهدت انخفاض لأعداد العاملين والبالغ عددهم (27780) وبمعدل نمو قدر (58,8-%) بالسالب ,وقد شهد عامي 2010و2011ارتفاع في اعداد العاملين وبمعدلات نمو مرتفعة والبالغة (32,8%) و(294,0%), , وقد اتبع هذا الارتفاع الى تذبذب في أعداد العاملين وادى الى التراجع في اعدادهم للسنوات 2012-2015وبمعدلات نمو متذبذبة (0,5-%)و(37,0-%)و(8,4-%)و(20,3-%)وان سبب هذا الانخفاض نتيجة تدهور الوضع الامني وهجرة اعداد كبيرة من ذوي الخبرات الفنية والمهارات من العاملين الى الخارج.

وقد نلاحظ ان هنالك تأرجح في اعداد العاملين في عام 2016 حيث بلغ عدد العاملين (81920) وبمعدل نمو بلغ (21,9%) وعلى التوالي عام 2017فقد بلغ بمعدل نمو (14,3%) ,حيث انخفض مؤشر عدد العاملين في عام 2018 حيث وبمعدل نمو (10,9-%) بالسالب , وقد اقبلت الحكومة او صانعو القرارات الاقتصادية على عمليات تنموية متسعة في القطاع الصناعي الخاص حيث تضمنت زيادة اعداد العاملين في هذا القطاع لغرض النهوض بالواقع الصناعي المحلي والتخلص من البطالة المقنعة .

جدول رقم (7)عدد العاملين ومعدلات النمو بالأسعار الجارية للصناعات الصغيرة في العراق خلال المدة (2008-2018) الف دينار

| السنوات | عدد العاملين في قطاع الصناعات الصغيرة | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|
| 2008 | 67569 | 25,8 |
| 2009 | 27780 | -58,8 |
| 2010 | 36898 | 32,8 |

| | | |
|---|---|---|
| 2011 | 145385 | 294,0 |
| 2012 | 146210 | -0,56 |
| 2013 | 92059 | -37,0 |
| 2014 | 84272 | -8,4 |
| 2015 | 67157 | -20,3 |
| 2016 | 81920 | 21,9 |
| 2017 | 93644 | 14,3 |
| 2018 | 83375 | -10,9 |
| متوسط الفترة | 84206,2 | |
| معدل النمو المركب | %15,31 | |
| حد اعلى | 146210 | |
| ادنى قيمة | 27780 | |

المصدر:- جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي , النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2018) , من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول .

المبحث الثاني : التحديات والمعوقات التي تواجه تطوير المشروعات الصناعية الصغيرة

يواجه القطاع الصناعي تغييرات كثيرة متمثلة في تغيير سياسة الدولة بالأتجاه نحو خصخصة المشاريع الصناعية واعطاء دور أكبر للقطاع الصناعي الخاص في النشاط الاقتصادي ,لكن القطاع الصناعي الخاص غير قادر على تغطية حاجة السوق المحلية من السلع الصناعية المختلفة التي زاد الطلب عليها بعد تحسن الوضع المعاشي الامر الذي قاد الى عملية استيراد عشوائي للسلع ادت الى اغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة , حيث يرجع السبب وراء ذلك الى أن المشاريع الصغيرة تعاني من الكثيرمن المعوقات التي تحول دون تطوير عملها , .يمكن ادراج المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة بالاتي :

اولا: - مشكلة التمويل

واجهت المشاريع الصغيرة صعوبات كبيرة في هذا المجال والتي تتعلق بقلة القروض الممنوحة والمركزية في منح القروض وضعف الشفافية في تيسير عملية منحها . ان اصحاب المشاريع الصغيرة مقيدين بمواردهم المالية وبقدرتهم على الحصول على ما يكفي من رؤوس الاموال لتامين الترتيبات المالية والقروض المطلوبة لامتلاك تكنلوجيا تكون في ظل الموارد المالية المحدودة التي تمتلكها المشاريع .ان الجهاز المصرفي العراقي يعمل على منح قروض ضمن ضمانات عينية ملموسة هذا ادى الى استبعاد 95%من اصحاب المشاريع للاقتراض من المؤسسات المالية الحكومية الامر الذي شكل عائق امام تطورها , في العراق لأسسس توجد مؤسسة لتمويل المشاريع الصغيرة (بأسلوب الضمانات الشخصية) في الوقت الذي توجد (جمعية تمويل المشاريع الصغيرة ) في اليابان التي تكون مخصصة لتمويل تلك المشاريع ,اما في بنغلادش تؤمن القروض ل9 ملايين اسرة

ومن اشهرها مصرف جرامين (بنك الفقراء )[1].حيث بلغ القروض التي ضمنتها القروض العراقية للكفالات المصرفية للمشاريع الصغيرة (107)قرض بقيمة 1.788.632مليار دينار وبما يعادل 1.500مليون دولار [2].يضاف الى ذلك السياسة النقدية المتبعة والتي تكون متشددة متبعة من قبل المصرف المركزي بهدف التقليل من نسب التضخم النقدي من خلال رفع سعر الفائدة للبنك المركزي (معدل فائدة السياسة النقدية )التي يدفعها الى المصارف على ايداعاتها والتي يتقاضاه عن انكشاف ارصدة تلك المصارف [3]بنسبة20%الا انه بسبب الازمة المالية العالمية عمد الى تخفيضها الى 16%.ان تلك الساسة الانكماشية تركت اثار سلبية على القطاع الخاص والتي يعمل بها المصرف المركزي لعدم امكانية حصوله على التمويل الكافي ,حيث ادت هذه السياسة الى ابتعاد المصارف التجارية عن الاقراض وتوجهها نحو الاستثمار لدى المصرف المركزي بسعر فائدة مرتفع ,لانهال اتكلف المصارف مخاطر عدم مقدرة المقترضين على تسديد قروضهم او عدم قدرتهم على استرداد اموالها بالرغم من فرض العقارات كضمان للأ قراض , وعملية مضمونة الارباح .حيث خصصت وزارة المالية قرضا للمشاريع الصناعية بقيمة (30)مليون دينار الا انها وضعت شرطا للحصول عليه وهو حيازة المقترض عقارا تعادل قيمته (72)مليون دينار[4] .تلك العوامل شكلت عائقا امام المشاريع الصغيرة للاقتراض ,مما دفع الكثير من اصحاب المشاريع الى الاقتراض من المصارف الاهلية بفائدة 23%.

ثانيا - توقف عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

ان عدم تفعيل قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يؤدي هذا الى اغراق السوق المحلية بالسلع الرخيصة الثمن ورديئة النوعية مما نتج عنه توقف معظم المشاريع الصغيرة التوقف عن العمل وغياب نفس المقاييس عن المشاريع المحلية التي تنتج سلعا رديئة النوعية رخيصة الثمن والتي تنافس المنتجات الجيدة ,ان تجميد عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وبالتالي عدم خضوع المشاريع الصغيرة المحلية لمنافسة غير عادلة مع السلع المستوردة ومن ثم توقف شبه تام لعمل العديد منها.

ثالثا: - غياب الشراكة مع المستثمر الاجنبي :

ان اصدار هذا القانون الاستثمار الاجنبي [5]الذي قدم العديد من الاعفاءات للمستثمرين الاجانب والحوافز , منها منحة بنسبة 100% من الملكية للمشاريع باستثناء النفط والموارد الطبيعية ,والسماح لها بتسجيلها رسميا والايجار الذي يمتد الى اكثر من 40 سنة للاصول الثابتة والترخيص لأي شخص اجنبي لتأسيس او المساهمة في أي شركة عراقية .الا ان تلك الحوافز لم تشجع المستثمر الاجنبي على التوجه نحو المشاريع الصناعية بسبب الفساد الذي يعيق تدفق تلك الاستثمارات اضافة الى تدهور الوضع الامني .

رابعا :غياب الدعم الحكومي

---

([1])نبيل جعفر عبد الرضا ,الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ,مؤسسة وارث الثقافية,بغداد,2008,ص 61-63

([2] )كمال البصري ,قراءة في الموازنة الفدرالية للعراق لعام 2009,2008,ص6 www.progressiraq.com.inp

([3])مظهر محمد صالح ,السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ,بغداد ,تموز.2008,ص5

([4] ) منتدى العراق للاوراق المالية -www.iraqism.com

(2 ) قانون الاستثمار رقم (13)لسنة2006 ( www.investmentd.com.iraq.doc

ان اغلاق العديد من المشاريع الصغيرة بسبب غياب الدعم الحكومي بصورة تامة ويتمثل غياب الدعم الحكومي بالأشكال التالية :

1-اندثار معظم المعدات والمكائن للمشروعات التي يديرها القطاع الخاص حيث يؤدي الى اغلاق للعديد من المشاريع بسبب توقفها عن العمل وعدم توفير التمويل اللازم (القروض )لشراء معدات جديدة وكذلك عدم القدرة ع استيراد مكائن جديدة بسبب اسعارها المرتفعة

2-عدم تمليك الاراضي التي اقيمت عليها الورش والمعامل المختلفة التي كلفت مبالغ طائلة وبموافقة الجهات الحكومية في ظل وجود قانون لتمليك الاراضي بعد 10سنوات من انشائها 0

3-بسبب حجم الاستيرادات التي فاضت عن الحاجة ادى الى عدم قدرة السوق المحلية وهذا ادى الى فساد الانتاج للعديد من المشاريع وعدم القدرة ع تسويقه في السوق المحلية او الخارجية

د-عدم توفير المدخلات الاساسية والخامات للأ نتاج اذ توقفت مديرية التنمية الصناعية عن تجهيز المشاريع الصناعية بمستلزمات الانتاج بأسعار مدعومة وبنوعيات وبمواصفات دولية 0

4-الصعوبة في انجاز المعاملات المتعلقة بالمشاريع لدى مراجعة مديرية التنمية الصناعية في بغداد بسبب بعدها اولا وحصر مراجعة كل المشاريع الصناعية في العراق لدى هذه المديرية الامر الذي يسبب الارباك والتأخير في انجاز المعاملات .

خامسا:- مشكلة نقص انتاج الطاقة الكهربائية

تزداد أهمية مشكلة الطاقة الكهربائية بتطور اساليب الانتاج أذ يعتبر استهلاك الطاقة من العناصر الرئيسية في تكلفة وحدة الانتاج في المشاريع أذ ترتفع تكاليف الطاقة الكهربائية بارتفاع التكاليف الكلية للأنتاج في المشاريع الصناعية ,تختلف معدلات استهلاك الطاقة تبعا لكل صناعة اذ تعتبر الصناعات التي تعتمد على الطاقة اللازمة للمحركات الكهربائية بانها صناعات متوسطة الاستهلاك للطاقة[1] حيث كانت هذه المشكلة منذ بداية التسعينات خلال فترة فرض الحصار الاقتصادي وكان العراق منع من استيراد مستلزمات الانتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية حيث تفاقمت المشكلة بعد عام 2003اذ تعرض معظم شبكات التوزيع ومحطات التوليد الى التدمير والتخريب, وهذا عكس سلبا على عمل المشاريع الصغيرة وكان السبب الرئيسي في تعطيلها كليا .

سادسا:- تعليق العمل بقانون الضرائب الكمركية وثقل العبء الضريبي

ان عدم تفعيل العمل بقانون الضرائب الكمركية على الاستيرادات يؤدي الى يكون الاستيراد مفتوحا وبالتالي اسعارها واطئة جدا, ارتفعت اسعار مستلزمات الانتاج التي تحتاج اليها المشاريع بسبب فرض الضرائب الكمركية عليها اذ لا تفرض سوى ضريبة اعمار العراق البالغة 5% وان ارتفاع اسعار المستلزمات التي تدخل كمادة اساسية في التصنيع ادى الى الكثير من

(1) الاسكوا , ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة ,ورقة عمل قدمت الى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة, الامم المتحدة نيويورك ,2002,ص5

الصعوبات على اصحاب المشاريع الاستمرار بعملهم او القدرة على منافسة السلع المستوردة ان قانون الاعفاءات الكمركية للاستيرادات مرتبط بحصول تلك المشاريع على اجازة التأسيس الصادر من المديرية العامة لتنمية الصناعية حيث تكون المشاريع الصناعية الصغيرة غير الحاصلة على تلك الاجازة اللجوء للاعتماد على شراء مستلزمات الانتاج من المشاريع المجازة (السوق السوداء) بإ اسعار مضاعفة [1]

سابعا: مشاكل البنى التحتية

تتمثل هذه المشاكل بغياب الخدمات متمثلة بأ كساء الشوارع والتشجير ورفع النفايات والصرف الصحي وغيرها من الخدمات للمناطق الصناعية من تقديم البنى الى هذه المناطق الصناعية حيث تكون عرضة للغرق بالمياه الآسنة بسبب الامطار في فصل الشتاء وكذلك عدم توفير مصافي الماء التي تجهز المشاريع بالماء الصالح للاستخدام الصناعي والبشري تكون نتيجة التجاوزات على الشوارع الرئيسية التي ادت الى اغلاق الكثير منها اضافة الى الهجرة المعاكسة لأصحاب الورش من المنطقة الصناعية باتجاه مراكز المدينة لفتح الورش لتقديم الخدمات المماثلة للمنطقة الصناعية ادى هذا الامر الضغط على المنظومة الكهربائية داخل المدينة ,بسبب التجاوزات على الاملاك العامة مما ادى الامر الى اغلاق العديد من المحلات داخل المنطقة الصناعية نتيجة كساد اعمالها بسبب تركز الاعمال داخل المدينة, ان اصحاب الورش داخل مركز المدينة يحققون ارباح سهله ودون تكلفة دفع المبالغ الايجارات للبلدية مقارنتا اصحاب المحلات المنطقة الصناعية فضلا عن التلوث والضوضاء التي تسببها تلك المعامل والورش بسبب عملها داخل الاحياء السكنية

ثامنا : اسباب اخرى متفرقة

يعتبر انعدام الاستقرار الأمني والسياسي من المعوقات الرئيسية للاقتصاد , مما يؤدي الى خروج رؤوس الاموال الوطنية من البلد , وعلى اثر ذلك ينخفض الناتج المحلي الإجمالي ,أي ان النقص في السلع المنتجة محليا في السوق يتطلب الأمر الى استيراد السلع الاجنبية وقد تكون هذه السلع ذات مواصفات رديئة واغراق الاسواق بها ويؤدي بالتالي الى سحب العملات الاجنبية إلى الخارج , واضافة الى ذلك ارتفاع الانفاق التشغيلي وانخفاض الانفاق الاستثماري مما يؤدي الى تراجع الطاقات الانتاجية المستعملة وارتفاع نسبة الطاقات الانتاجية المعطلة ,اضافة الى ذلك فان هنالك معوقات اخرى تؤدي تعطل الطاقات الانتاجية في حين تدخل في صلب معوقات تطور دور الصناعات الصغيرة في العراق وهي: [2]

1- معوقات داخلية

لقد مرت الصناعة بشكل عام بعد احداث 2003 الى الاهمال والفساد المالي والاداري حيث يؤدي الى هذا الى هدر الاموال المخصصة لغر ض هذا القطاع ,وان سياسات التشغيل غير السليمة والتي من ابرز آثارها زيادة النفقات التشغيلية , في حين

(2)علي محمود الفكيكي ,قانون الاستثمار الجديد في العراق :التطلعات والتحديات ,بحث مقدم لمؤتمر :السياسة الاقتصادية اداة لتفعيل الاقتصاد العراقي ,بيت الحكمة ,بغداد 2002,ص99-

(1) حسن عبد الكريم سلوم , دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية , ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي , متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , الجزائر , 2006 , ص 15

أدى التخلف للقطاع الزراعي الى تأثيره المباشر على الصناعة وحرمانه لهذا القطاع من توفر الموارد الزراعية المحلية التي تدخل كمستلزمات انتاجية للصناعة المحلية , واضافة الى ذلك تردي الطاقة الكهربائية كونها تعد عصب الصناعة الحديثة أذ يؤدي انعدامها الى تراجع الصناعة , وغيرها من المعوقات التي تكون متمثلة بضعف مهارة العاملين وتقادم الخطوط الانتاجية ورداءة البنى التحتية .

2- معوقات خارجية

تعتبر هذه المعوقات ضغوط تفرضها الدول المتقدمة صناعيا والتي تكون متمثلة بالبنك الدولي والتجارة العالمية , وانها التزمت على إبقاء الدول النامية ومنها العراق والتي تقوم بتصدير مواردها الاولية بأسعار منخفضة قياسا بالسلع المصنعة التي تقوم بتصديرها تلك الدول , سواء كان من خلال فرض العقوبات الاقتصادية او شن الجروب ويكون الهدف من ذلك هو السيطرة على ثروات البلدان النامية , بما يضمن إبقاء التبادل على ما هو عليه غير متكافئ ويكون من صالح الدول الصناعية المتقدمة , أي جعل الدول النامية ومنها العر اق سوقا أمامية للسلع المصنعة في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة والحصول على الطاقة و الموارد الاولية

المطلب الثاني :عوامل نجاح وفشل المشاريع الصغيرة في القطاع الصناعي

واجهت المشاريع الصغيرة العديد من العوامل تدفعها للنجاح وأخرى تدفعها نحو الفشل والتي تكون مختلفة من بلد لأخر .

اولا: عوامل النجاح للمشاريع الصغيرة

يكون نجاح المشاريع الصغيرة مقترنا في حالة الاهتمام بمجموعة من الخصائص وكما موضحة في الشكل:

1- الاهداف المحددة لدى المالك والمالكون

يبين مالك المشروع تعيين الأهداف بصورة دقيقة لذلك العمل وتكون هذه المعرفة مجسدة من خلال وجود اجابة خالصة على الكثير من الاسئلة , ما الاهمية من وجود المشروع وماذا يخدم , ما الاهداف العامة, ماهي الاهداف في الأمد القصير إذا تم عرض هذه الأسئلة بشكل واضح ويم طرحها ومناقشتها مع العاملين بصورة دقيقة وعلى ضوء ذلك يكون المشروع في طريق الازدهار والنمو .

2- معرفة حجم رأس المال

بعد تحديد فوائد الحصول على رأس المال , لابد من معرفة حجم رأس المال والحصول عليه من مصادره المناسبة.

3- إدارة مكتفية مع التطور

أن عدم الاستمرارية في المشاريع الصغيرة , أذ لابد لها أن تركز على الفهم الجيد للتطور الذي يكون مرتبط بالجوانب الإدارية والتنظيمية , وقد عرفها البعض بانها خطوات رئيسية تساعد في البدء بالخطوات الصائبة غالبا, فأن القيام بالأعمال يستلزم عليها معرفة حجم السوق لأجل تحديد رأسمالها الكافي ,ومن خلال ذلك يتطلب الامر أن يكون صاحب العمل مبدعا لغرض

الحصول على المال الكافي للقيام بالعمل , وغالبا ما تكون القروض من البنوك والمؤسسات المالية او الاصدقاء , وتساهم هذه الوسائل في نجاح المشاريع الصغيرة او العكس إذا لم تدرس بعناية .

4- قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز خاص

أن امكانية المشروع لعرض سلع جديدة للسوق ويكون من خلال التكنلوجيا الجديدة أو المنتج أو استخدام نوع منفرد وخاص لطرق المعرفة والتوزيع , حيث يفترض أن يكون من النادر أن يبدأ العمل من دون أن يمتلك المشروع القدرة على التجديد و الإبداع او تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في الأنشطة الإنتاجية المختلفة .

5- المعرفة التامة في السوق

أن تحقيق النجاح في المشاريع الصغيرة يكون من خلال جذب العديد من زبائنها الخاصين بها , ويكون ذلك من خلال ردود افعال المنافسين وسلوكيات عامليها , وقد بين العديد من الباحثين أن نجاح هذه المشاريع بسبب العلاقة التي تكون بين المشاريع الصغيرة والزبائن , وتتسم هذه العلاقة بالمرونة بالنسبة للمشاريع الصغيرة لأجل تلبية متطلبات زبائن المشروع ضمن جزء معين من السوق والتي حققتها كجزء من السوق أو مجموعات من الزبائن والتي قد لا تكون جاذبة للشركات الكبيرة .

6- أمكانية الحصول على عاملين اكفاء والمحافظة عليهم

أن المشاريع الصغيرة لا تمتلك الوقت الكافي لعمليات الاختيار المطولة والمعقدة للعاملين الماهرين , يتطلب الامر أن تعطي هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتشجيع والتدريب لهؤلاء العاملين .

ثانيا : عوامل الفشل للمشاريع الصغيرة

1- الافتقار الى التخطيط الاستراتيجي

أن عدم اهمية التخطيط الاستراتيجي للمشاريع الصغيرة , التي يهملها العديد من أصحاب هذه المشاريع مما تؤدي الى الفشل في المشروع وعدم الاستمرارية والبقاء, أذ بدون الخطة الاستراتيجية لا يمكن للمشاريع الصغيرة من تحقيق القدرة التنافسية في السوق والمحافظة عليها .

2- نقص الخبرة

أن الاشخاص الذين يفكرون في المشاريع الصغيرة لابد من الضرورة في امتلاك الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون البدء فيه كون تعد الخبرة الحد الفاصل بين نجاح المشروع أو فشله .

3- عدم كفاءة الإدارة

أن من المشاكل الاساسية التي تعرض المشروع للفشل هي عدم توفر القدرة والامكانية في اتخاذ القرارات المهمة أضافة الى الافتقار للخبرة في هذا المجال .

4- سوء الادارة المالية

أن اساس نجاح المدير الفعال هو الإدارة القوية في المشاريع الصغيرة لأنه يدرك العمل المثمر يستلزم السيطرة المالية والإدارة القوية , أي أن أي خطا في الادارة المالية للمشروع يجب أن يكون ضئيلا , أي في حالة عدم توفير الأموال الكافية للمشروع يعتبر خطأ قاتلا بحق المشاريع الصغيرة مما يؤدي بالتالي الى فشل المشروع .

5- النمو غير المسيطر عليه

أن النمو في مشاريع الاعمال يكون حالة طبيعية , لكن يجب أن يكون النمو مسيطر عليه فالتجديد والتطور في العمل يحتاج الى التمويل من خلال إضافة رأس مال من قبل صاحب المشروع ,أو عن طريق الارباح المحتجزة , والابتعاد عن الاقتراض.

ثالثا : متطلبات تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة

يتضح من خلال مساهمة المشاريع الصغيرة في تنمية الاقتصاد , وذلك نتيجة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وانتاج السلع الموجهة للتصدير فضلا عن تشغيل الايدي العاملة للحد من مشكلة البطالة اضافة الى تقليص نسبة الفقر بسبب قدرة هذه المشاريع على الانتشار الجغرافي في مختلف المناطق الحضرية والريفية , لذلك يمكن اقتراح سياسات وبرامج لتطوير ودعم المشاريع الصغيرة من خلال الاتي :

1- تعتبر الضريبة أحدى ادوات السياسة المالية كونها استخدمت لتحقيق اهداف اقتصادية واخرى اجتماعية وكذلك سياسية , كما أنها يمكن لها ان تؤدي دورا مهما في تشجيع العمل على اقامة مثل هذه المشاريع لكونها تساهم في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية , في مقابل ذلك تتخذ الحكومة اجراءات ضعيفة لا تسعى في القضاء على البطالة تماما وانما الى تقليل معدلاتها مما يعني تشجيع هذه الصناعات يعمل على تشغيل العديد من الايدي العاملة اضافة الى ان اصحاب هذه الصناعات لا يملكون أصول مادية ورأسمالية كبيرة , ويمكن ذلك من خلال الاتي:-

أ- رفع الضرائب عن كاهل القطاع الخاص لأ جل تطويره والنهوض به في حين الضرورة في عمل وتعديل قانون ضريبة الشركات بما ينسجم مع التغييرات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي .

ب- اعفاء المواد الاولية ومستلزمات الانتاج التي استخدمت من قبل هذه الصناعات من الرسوم الكمركية والعمل على تقليل نسبتها وذلك لدعم المنتج المحلي في منافسة السلع المستوردة .

ج- العمل على تفعيل دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية التي تجهز القطاع الخاص بالعديد من المواد الخام.

و- منح المشاريع الصغيرة المزايا والتسهيلات التفضيلية مثل اعفاءها من رسوم التسجيل او رسوم الرهن .

2- اقامة الحاضنات الصناعية والتكنلوجيا لغرض مساندة المشاريع الصغيرة , كونها تتبنى هذه الحاضنات توفير بيئة عمل مناسبة للمشاريع الوليدة من حيث تقديم الخدمات الفنية والاقتصادية والاستشارية والادارية وتوفير المستلزمات والمعدات التي يحتاجها المشروع منذو تأسيسه فضلا عن مساعدة المشاريع واتصالها بالجهات الداعمة مثل مؤسسات التمويل لفترة زمنية معينة لحين تمكن هذه المشاريع من الخروج من الحاضنة وامتلاك القدرة على مواجهة التحديات في السوق . وتعد حاضنات الاعمال هي منظومة متكاملة تعتبر تعد المشاريع الصغيرة الوليد الذي يحتاج الى الاهتمام والرعاية والحماية من المخاطر

المحيطة به وامداده بطاقة استمرارية مستقبلا وتدفع به تدريجيا ليزداد قوة ومزودا بمتطلبات النجاح [1] يهدف انشاء حاضنات الاعمال الى دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم , كما تساعد على نقل وتطوير التكنلوجيا وتوسيع مجال قطاع المشاريع الصغيرة من خلال تنمية وتطوير التنمية البيئية المحلية والتشجيع على اقامة مشاريع استثمارية صغيرة وتكون ذات صفة ومزايا تنافسية , من خلال دعم العلاقات التشابكية والمتكاملة للمشاريع الصغيرة , حيث تشير التجارب في العديد من البلدان أن نجاح المشاريع الصيرة التي لايتم رعايتها من قبل الحاضنات قد تكون منخفضة إلى اقل من( 50%) في حين ترتفع نسبة النجاح لهذه المشاريع التي ترعاه الحاضنات إلى ما يزيد عن( 80%) .

وتعد هنالك العديد من التصنيفات المختلفة لأنواع الحاضنات ويكون هذا حسب الهدف الذي نشئ لأجله , حيث تعد حاضنات الاعمال للمشاريع العامة (مراكز خدمات الاعمال ) من النوع التي تفضل ان تبدأ به الحكومة في هذا المجال لكونها حاضنة مصممة للتعامل مع المشاريع الصغيرة التي تكون ذات التخصصات المختلفة في المجالات الصناعية الانتاجية دون تحديد مستوى تكنلوجي لهذه المشاريع , كونها تركز على جذب المشاريع الصناعية والهندسية والمشاريع الزراعية واحتضان المشاريع الحرفية وذلك بهدف تنمية الاسواق المحلية والاقليمية . أن مثل هذه الحاضنة يمكن ان توفر مجموعة من المزايا لأصحاب المشاريع منها [2].

أ-الاستفادة من العلاقات التي تتمتع بها الحضانة مع الجهات المختلفة ذات العلاقة بالمشروع داخل وخارج البلاد .

ب- أدخال اصحاب المشاريع والعاملين في دورات تنموية وحسب عمل المشروع .

ج- تقديم الدعم المالي من خلال الاستفادة من القروض الميسرة وتملك معدات المشروع .

و- امكانية الدعم الفني وذلك من خلال تقديم المساعدة بانجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع وتقديم الاستشارات في مجال الانتاج والمحاسبة والقضايا القانونية والتصميم والتسويق والادارة .

ع- ضرورة فسح المجال امام اصحاب المشاريع للمشاركة في المعارض التجارية المحلية والدولية ويكون الهدف من ذلك المساعدة في تسويق انتاجه بالتنسيق مع الشركات التي ستكون الحاضنة متعاونة معها.

رابعا : مشاكل التنمية الصناعية ومعوقاتها في العراق:

حيث تتضمن مشاكل التنمية الصناعية ما يلي :

1- الافتقار الى استخدام المعايير الفنية لغرض قياس درجة التنوع والتخصيص الصناعي لكل محافظة واقليم . مثلا معيار التحليل الهيكلي الصناعي أو معيار الموقع [3].

(1) نبيل محمد شلبي , نموذج مقترح لحضانة تقنية بالمملكة العربية السعودية , ورقة عمل قدمت الى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة وسبل دعمها وتنميتها ,الغرفة التجارية الصناعية , مركز تنمية المنشآت الصغيرة , السعودية ,2002,ص2[1]

(2) البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة (حاضنات الاعمال)البرنامج-WWW.Sm.ly.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , ورقة القطاع الصناعي , ص 12

2- حاجة الاقرار لقانون وزارة الصناعة والمعادن للتمكن من تفعيل دور الوزارة وفق منظور اقتصاد السوق لتخدم تمكين الصناعة العراقية . ومن القوانين قيد التشريع والضرورية لتطوير عمل الصناعات الصغيرة الآتي :

_ مشروع قانون التعريفة الكمركية .

_ قانون حماية المستهلك .

_ مشروع قانون حماية المنتج الوطني .

_ قانون المدن والمجمعات الصناعية .

_ تشريع قانون جديد للاستثمار الصناعي .

ومن خلال القوانين اعلاه لو توفرت للقطاع الصناعي بشكل عام فإنها ستعمل على جعل منتجات الصناعات العراقية قادرة على التنافسية بعد منع اغراق السوق المحلية بالمنتجات رخيصة الثمن رديئة النوعية .

أضافة الى ذلك فأن هناك من يرى أن معوقات عمل الصناعات في العراق والاسباب التي أدت الى ضآلة مساهمة قطاع الصناعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي , ومدى تراجع تلك القيمة مقابل ذلك الدور الذي يلعبه استخراج النفط الخام وتصديره في الاقتصاد العراقي ما يلي[1]:

_ العقوبات الاقتصادية وتأثيرها والتي امتدت لأكثر من ثلاثة عشر عاما , وكانت سببا في الحد من القدرة على تطوير القطاع الصناعي وتنميته وادخال استثمارات جديدة ووسائل جديدة للإنتاج والعمل على تطوير المهارات الفنية للعاملين في القطاع الصناعي وتحسن الموجود من رأس المال الثابت .

_ بعد عام 2003 وفتح الاسواق الخارجية للبلد في حين عملت السلع الاجنبية المستوردة على التدفق من كل جانب , مما أدت الى ظهور المشاكل التسويقية امام الشركات العاملة في القطاع الصناعي والحد من عملها , واضافة الى ذلك أعراض الاجهزة الحكومية عن شراء المنتجات الصناعية الوطنية , وذلك بسبب ضعف مستوى الكفاءة الخبرة في التعامل مع حاجة المستهلكين ومتطلبات السوق , وعدم الاهمية بمستوى الجودة في المنتجات وجودة الاداء .

_ ارتفاع مستوى التكاليف الصناعية وقلة عمليات التأهيل التي يلزم القيام بها لإعادة إعمار الشركات الصناعية التي تعرضت لأعمال السلب والنهب والتدمير للبنى التحتية وفقدان المعدات الانتاجية فضلا عن توقف العديد من هذه المصانع واغلاقها خصوصا بعد عام 2003 بسبب الظروف الامنية والاقتصادية المتردية كما ويعتبر المنفذ لفتح الاسواق للسلع الاجنبية وتدفق السلع للسوق المحلية , وحيث أدى ذلك الى تردي الواقع التنموي الاقتصادي في وقت حاجة الصناعة الوطنية الى تطويرها

(1)محمد صالح تركي القريشي , علم اقتصاد التنمية , مكتبة الجامعة ,اثراء النشر والتوزيع , الاردن – عمان , 2009

والعمل على توسعها بمختلف الطرق لغرض مواجهة لمواكبة النمو السكاني وتنامي الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات الاقتصادية [1] .

_انعدام المحاولات الجادة لغرض النهوض بالواقع الصناعي الحيوي والمهم في الاقتصاد الوطني , بالرغم من وجود دراسات تنموية التي تعمل على تطويرها , في حين عدم تحقيق تلك المحاولات او الدراسات لأهدافها التنموية يرجع وراء ذلك عدم كفاية واهمية الجانب الرقابي والتنفيذي المنفذين لتلك الخطط والدراسات

الاستنتاجات :

1- بين تحليل واقع الاداء للمشروعات الصغيره في العراق وتحليل مساهمتها في الناتج الصناعي اذ نلاحظ تغييرات كثيرة طرأت على نسبة مساهمته بسبب الاوضاع التي شهدها اقتصاد البلد حيث تكون قيم الناتج متذبذبة بين فترة واخرى اما نصيب الفرد من الناتج الصناعي يكون هنالك تفاوت في قيمة نصيب الفرد من الناتج الصناعي خلال مدة الدراسة 2008-2018.

2- هناك الكثير من المعوقات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل خاص ومنها نقص في المواد الاولية او ندرتها وعدم انتظام توريدها بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي للبلد ووجود المنتجات المستوردة التي تعد من اهم المشكلات التواجه القطاع الصناعي بسب سياسة فتح الابواب والاغراق السلعي .

3- اوضح تحليل واقع المشروعات الصناعية الصغيره في العراق الى تراجع في عدد المشاريع الصناعية خلال فترة الدراسة نتيجة المشاكل الاقتصادية التي يواجها القطاع الصناعي التي ادت الى ضعف مساهمة القطاع الخاص في نمو الاقتصاد العراقي .

4- شهدت مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق حالة عدم الاستقرار مما ادى الى انخفاض مساهمة المشاريع في الناتج المحلي الاجمالي وبنسب متذبذبة بين سنة واخرى ، ومن خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بقيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج وقيمة الاجور والقيمة المضافة وعدد العمال نستنتج تباين تلك المؤشرات مما ينعكس تذبذب الاداء تلك المؤشرات على مستوى الوحدة الاقتصادية .

التوصيات :

1- ضرورة توفير نظام دقيق ومتكامل للمعلومات والبيانات عن نشاط المشاريع الصناعية الصغيرة بما يسهل من اجراء عملية تقييم كفاءة ومؤشرات الاداء الاقتصادي الشامل لجميع المعامل او المصانع والمشاريع العاملة في القطاع الصناعي بشكل عام والمشاريع الصغيرة على وجه الخصوص .

(2) عبدالله نجم شاوي , , تقييم المشاريع الاقتصادية ودراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء ,ط2,دار الكتب للطباعة والنشر ,الموصل , ص 4

2- الاهتمام باعد اد الملاكات الادارية والفنية في المشاريع الصناعية الصغيرة من خلال اقامة الدورات التدريبية لمواكبة التكنلوجيا الحديثة كونها احدى أهم العناصر الاساسية في نجاح أي عملية انتاجية وتحسين الانتاج كما ونوعا .

3- ضرورة الاهتمام بعملية تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للصناعات الصغيرة بشكل دوري ومستمر لضمان تنفيذ الأهداف الموضوعة والكشف عن الانحرافات في حينها وتحديد اسبابها ومعالجتها لضمان عدم تراكمها .

4- التاكيد على قيام الصناعات الصغيرة بالتوسع في الخطط التطويرية والبحثية لغرض مواكبة التطورات العلمية في مجال الصناعات من خلال التعاون مع المراكز البحثية المتخصصة والخبرات الجامعية في البلد لتحسين المستوى الانتاجي ونوعيته.

المصادر والمراجع :

1- الاسكوا , ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة ,ورقة عمل قدمت الى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة, الامم المتحدة نيويورك ,2002,ص5

2- البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة (حاضنات الاعمال) البرنامجWWW.Sm.ly.

3- حسين شريف نعيم , دور المؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد, العراق , 2015, ص 6

4- حسن عبد الكريم سلوم , دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية , ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي , متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , الجزائر , 2006 , ص 15

5-زهراء محمد حسن ,المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق , جامعة ديالى ,كلية الادارة والاقتصاد14ص,20012

6- علي محمود الفكيكي ,قانون الاستثمار الجديد في العراق :التطلعات والتحديات ,بحث مقدم لمؤتمر :السياسة الاقتصادية اداة لتفعيل الاقتصاد العراقي ,بيت الحكمة ,بغداد 2002,ص99-

7- عبدالله نجم شاوي , تقييم المشاريع الاقتصادية ودراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء ,ط2,دار الكتب للطباعة والنشر ,الموصل , ص 4

8- محمد صالح تركي القريشي , علم اقتصاد التنمية , مكتبة الجامعة ,اثراء النشر والتوزيع , الاردن – عمان , 2009

9- مظهر محمد صالح ,السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ,بغداد ,تموز.2008,ص5

10- نبيل محمد شلبي , نموذج مقترح لحضانة تقنية بالمملكة العربية السعودية , ورقة عمل قدمت الى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة وسبل دعمها وتنميتها ,الغرفة التجارية الصناعية , مركز تنمية المنشآت الصغيرة , السعودية ,2002,ص2

11- نبيل جعفر عبد الرضا ,الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ,مؤسسة وارث الثقافية,بغداد,2008,ص 61-63[1])

( www.progressiraq.com.inp